

استقرار سعر صرف الدولار أمام الدينار عند مستوى 0,284 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار أمس عند مستوى 0,284 دينار في حين ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار ليسجل 0,377 دينار مقارنة بأسعار صرف أول من أمس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع ليسجل 0,446 دينار في وقت استقر سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار بينما ارتفع سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0,304 دينار.

معظمها في مجال النفط والإسكان والنقل
«بيتك للأبحاث» 23 مليار دولار حجم
المشاريع المتوقعة بالكويت في 2014

وهناك العديد من التطورات الأخرى، مثل مشروع بناء تسعة أبراج بقيمة تبلغ 160 مليون دولار على أن يتم ضم تلك الأبراج إلى المستشفيات، مما يضيف نحو 2000 سرير إلى طاقة المستشفيات الاستيعابية، وهذا إن دل فإنما يدل على وجود دعم سياسي لبرامج الرعاية الصحية في البلاد.

كما توجد سلسلة من الاستثمارات التي تم التخطيط لها لصيانة وتجديد المباني الطبية والمراكز الصحية.

قطاع النقل

يأتي نمو قطاع النقل في الكويت مدفوعاً بتحسين قوي من قبل الحكومة، بهدف تقوية التكامل الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ويصنف نظام النقل بأنه من الأنظمة الحديثة والفعالة، في ظل شبكة طرق مطورة بشكل جيد وفقاً للمعايير الإقليمية.

شبكات الطرق

من المتوقع أن تستثمر الحكومة الكويتية نحو 6,2 مليار دولار في سلسلة من المشاريع تتضمن إنشاء طرق سريعة تمتد لنحو 550 كيلومتراً.

وقد أكدت وزارة الأشغال العامة أنه سيتم طرح عدد من المناقصات للمشاريع بين عامي 2012 وحتى منتصف عام 2015.

ويعد إنشاء جسر الصبية أحد أكبر مشاريع الطرق والذي تقدر تكلفته بنحو 2,6 مليار دولار.

ويعرف مشروع جسر الصبية رسمياً باسم جسر الشيخ جابر الأحمد الصباح، وهو جسر بطول 37,5 كم، ويهدف المشروع إلى إقامة جسر بحري يربط ما بين مدينة الكويت وشبه جزيرة الصبية مع جزيرة بوبيان. وهناك العديد من المشاريع التنموية التي تهدف الحكومة في إقامتها وتطويرها في جزيرة بوبيان والتي تشمل إنشاء ميناء تجاري بحري بتكلفة 3,5 مليار دولار والذي لا يزال في مراحل التخطيط بعد أن تم تأجيله لعدة مرات.

تطوير السكك الحديدية

على الرغم من التأخر في إنجاز مشروع متر مدينة الكويت بتكلفة 7 مليارات دولار إلا أن هناك علامات على حدوث تقدم في هذا المشروع والذي يتوقع أن يكتمل بحلول 2020، وتهدف شبكة الترو إلى تخفيف حدة الازدحام في قطاع النقل في البلاد.

وعلى الرغم من أن منطقة الخليج لديها سجل تاريخي من إهمال مشاريع السكك الحديدية إلا أن العقد الواقع بين 2010 و2020 قد يشهد مجموعة من التطورات في مشاريع السكك الحديدية في المنطقة.

فقد أقرت الكويت جنباً إلى جنب مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين تطوير شبكة السكك الحديدية الخليجية بطول 2,117 كم، ومن المتوقع أن تكتمل شبكة السكك الحديدية والتي تبلغ تكلفتها 25 مليار دولار بحلول 2017.

كما تم أيضاً وضع خطط لإنشاء سكك حديدية في الكويت بطول 518 كم، والتي ستمتد من شرق الكويت باتجاه غرب البلاد وسيتم ربطها مع شبكات السكك الحديدية في المملكة العربية السعودية والعمان.

المطارات

تمتلك الكويت إجمالي سبعة مطارات، منها أربعة تحتوي على مدارج إقلاع مهيأة، وتخطط الكويت لاستثمار 698,5 مليون دولار في إعادة تطوير مطار الكويت الدولي، بهدف زيادة القدرة السنوية للمطار لاستيعاب 20 مليون مسافر سنوياً.

وسيتم تركيز إعادة تطوير المطار على تحسين المباني ومحطات الإطافة ومراكز الإنقاذ وطرق الخدمات.

وهكذا من المتوقع أن يكون عام 2013 إيجابياً بالنسبة للكويت في ظل الترويج للعديد من المشاريع والتي سيتم منحها من قبل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات وهو الهيئة الاستثمارية الحكومية المختصة، وتتضمن هذه المشاريع برنامج إنشاء مصفاة للتكرير والتقطيب بتكلفة بنحو 30 مليار دولار.

ويعد منح عقد بناء مشروع شمال الزور والذي طال انتظاره من بين الأبحاث السارة، وهو أول مشروع كويتي مستقل للطاقة والحياء، والذي قد يكون بمنزلة علامة فارقة في خطط تنمية البلاد.

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول مشاريع البنية التحتية والإنشاءات في الكويت إلى أن إجمالي عقود المشاريع التي سيتم توقيعها خلال 2014 سيصل إلى 23,2 مليار دولار.

وستكون عمليات معالجة النفط بمنزلة الجزء الأكبر من العقود الممنوحة بمبلغ 9,3 مليارات دولار وستلبيها عمليات تنقيب وإنتاج بمبلغ 8,4 مليارات دولار فيما ينتظر تنفيذ العديد من المشاريع في مجال الإسكان والصحة والنقل والتعليم.

وقال التقرير إنه وفي حالة نجاح الحكومة في المضي قدماً في خطط الشركة بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن تكون سوق المشاريع في الكويت واحدة من أكثر الأسواق ربحية في المنطقة لعام 2013.

وتلاحظ أنه في بداية مارس، كانت هناك مشاريع بقيمة 2,96 مليار دولار قد تم توقيعها بالفعل.

ومن المحتمل أن يتم طرح المزيد من الصفقات في المستقبل القريب كجزء من برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والبالغ قيمته 28 مليار دولار.

وتعد الكويت حالياً رابع أكبر سوق للمشاريع في المنطقة من حيث الحجم، بعد المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، ومنذ عام 2005، بلغ متوسط العقود الممنوحة في سوق المشاريع الكويتي ما يزيد قليلاً على 7,2 مليارات دولار سنوياً.

أما بالنسبة لعام 2010، فقد شهد طفرة كبيرة حيث تجاوزت العقود التي تم توقيعها في هذا العام 14,3 مليار دولار، إلا أن ذلك لا يصل إلى نسبة 10٪ من إجمالي سوق مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي.

ويظنر مستقبلياً، فإننا نتوقع أن تنمو سوق مشاريع الكويت بصورة أقوى خلال عام 2014، مع احتمال مواجهة بعض العقبات في طريق النمو.

ومن المقرر أن يتم توقيع عقود تصل قيمتها إلى نحو 13,7 مليار دولار خلال الربع الأول من 2014، ثم تليها بنحو 9,5 مليارات دولار يتم توقيعها قبل نهاية العام 2014، ليصل إجمالي العقود التي سيتم توقيعها خلال 2014 إلى 23,2 مليار دولار.

وستكون عمليات معالجة النفط بمنزلة الجزء الأكبر من العقود الممنوحة بمبلغ 9,3 مليارات دولار وستلبيها عمليات تنقيب وإنتاج بمبلغ 8,4 مليارات دولار، فيما ستضيف خطوط الأنابيب 5 مليارات إضافية.

وتشكل عقود معالجة النفط العمود الفقري لأنتين من أهم مشاريع الكويت وأكثرها طموحاً، وهما مشروع الوقود النظيف ومشروع المصفاة الجديدة، وكلاهما في قطاع التكرير والتوسيق بميزانيات تزيد على الـ 15 مليار دولار لكل منهما.

القطاع السكني

يعد الإسكان الاجتماعي إحدى أولويات الحكومة الكويتية، التي تخطط لاستخدام برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير مساكن منخفضة التكلفة.

وتعمل الكويت حالياً نحو بناء 80 ألف وحدة سكنية بين عامي 2010 و2016 كجزء من تنمية مدينتي الخيران والمطاح السكنيتين.

وتشير التقارير إلى أن تكلفة الإنشاءات تبلغ 1,8 مليار دولار وتشمل 4 مناطق سكنية، وتشير إلى أن الهيئة العامة للرعاية السكنية عازمة على تحقيق أهدافها الطموحة، إلا أن إشراك عمليات القطاع الخاص ورأس المال سوف تتوقف على مستوى مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

ويعد الإسكان الاجتماعي أحد محاور تركيز الكويت، حيث يوجد تحفيز للإسكان الاجتماعي من خلال برامج الإنشاءات والاستثمارات في المباني السكنية التي تقوم بها الدولة على نطاق واسع.

وتأتي أهمية مشروع مدينة صباح الأحمد السكنية كأحد أبرز هذه المشاريع، والتي يتوقع أن تتضمن نحو 11 ألف وحدة سكنية ليسكن بها نحو 100 ألف نسمة.

قطاعا التعليم والصحة

ويانتقلنا إلى القطاع التعليمي باعتباره أحد أهم المحاور الجديدة التي تركز عليها السياسة الحكومية، نجد أن الكويت لديها ثاني أضخم برنامج بالمنطقة فيما يتعلق بالبنية التعليمية، ويتضمن هذا البرنامج مشروع جامعة صباح السالم بتكلفة 3 مليارات دولار. أما بالنسبة لخطة تطوير الرعاية الصحية في البلاد فترتكز الخطة على بناء 8 مستشفيات عامة بحلول عام 2016، من أجل التعامل مع الضغط الشديد الواقع على عاتق قطاع الرعاية الصحية.

المؤشر السعري
7445.75
بتغيير قدره
+212.32
2.94%

بحسب استطلاع دولي شمل أكثر من 100 مؤسسة مصرفية في المنطقة
«الأهلي المتحد» الأفضل إقليمياً في إدارة الأصول

إدارة الصناديق في العالم من جهة، وتوافر فريق العمل المحلي المحترف والموثوق الذي يتفهم المتطلبات الفردية للعملاء ويعمل على تلبيتها بكفاءة ومهنية من خلال تقديم أوسع مجموعة من المنتجات والحلول المتكاملة لإدارة الأصول معززة بأفضل مستويات الخبرة والمشورة والخدمة الشخصية».

يشار إلى أن البنك الأهلي المتحد الذي سبق له أن فاز هذا العام بجائزة «أفضل بنك في البحرين» من كل من «جلوبال فاينانس» و«يوروموني» للعام الثامن على التوالي، يقدم خدماته المصرفية الخاصة وخدمات إدارة الثروات من خلال 7 بنوك تابعة وشقيقة في كل من البحرين والكويت وسلطنة عمان والعراق ومصر وليبيا إلى جانب المملكة المتحدة.

عرضة من ذوي الخبرة والاختصاص، الأمر الذي يعكس السمعة والمكانة الرائدة التي يتمتع بها البنك على صعيد إدارة الأصول والثروات وسجله الناجح في تحقيق عوائد استثمارية جيدة للعملاء برغم تقلبات الأسواق وتطوير حلول وإستراتيجيات مبتكرة تلتبي تطلعاتهم في حماية الاستثمارية على المدى الطويل». وأضافت أبو الحسن: «تتمثل الميزة التنافسية الأهم للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات بالبنك الأهلي المتحد في الجمع بين القدرات الواسعة التي يتبناها حضوره الإقليمي والدولي البارز في 7 أسواق رئيسية في المنطقة وبريطانيا وتعاونها الوثيق مع كبرى مؤسسات الاستثمار

شملت مؤشرات الأداء ونطاق المنتجات والخدمات المقدمة وفئاتها ومستوياتها، حيث قامت هيئة تحكيم المجلة بتصنيف وترتيب المؤسسات المالية الحائزة على 15٪ على الأقل من الترشيحات في كل فئة من فئات التقييم، ليجل البنك الأهلي المتحد أولاً في الترتيب على رأس قائمة ضمت أبرز وأكبر المصارف الإقليمية العاملة في المنطقة، وستنشر المجلة نتائج هذا الاستطلاع مفصلة في عددها الخاص لشهر سبتمبر الجاري.

وفي تعليق على ذلك، قالت نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة لمجموعة البنك الأهلي المتحد سوسن أبو الحسن: «يسرنا أن نحظى بهذا التقدير الدولي المرموق خاصة أنه يأتي محصلة لتقييم نخبة



سوسن أبو الحسن

حصد البنك الأهلي المتحد ش.م.ب المركز الأول في قائمة أفضل مؤسسات إدارة الأصول في الشرق الأوسط لعام 2013، بحسب ما أظهرته نتائج أول مسح شامل من نوعه تجريه مجلة «إف تي إس إي جلوبال ماركيتس» الدولية المرموقة لقطاع إدارة الأصول في المنطقة، متبوئاً البنك بذلك مواقع الصدارة بين سائر المصارف الإقليمية المشاركة الأخرى.

وكانت هذه المجلة الصادرة في لندن والمتخصصة في الأسواق المالية الدولية قد أجرت استطلاعاً لآراء خبراء ومسؤولي إدارة الأصول في أكثر من 100 مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أدلوا فيه بتقييماتهم وترشيحاتهم لنحو 64 مؤسسة مصرفية على أساس جملة من المعايير

تعيين عبدالله العجمي مديراً للدائرة

«البتروال الوطنية» تستحدث دائرة جديدة لاستيعاب
450 موظف أمن وإطفاء من «خدمات القطاع النفطي»

تسكين 450 موظف أمن وإطفاء في شركة البترول الوطنية

عبدالله محمد العجمي مديراً لدائرة الأمن والإطفاء وسيكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في الشركة خالد صالح العسوس، مشيرة إلى أن تحرك البترول الوطنية لتسكين تلك الوظائف جاء

تماشياً مع قرار مجلس إدارة الشركة رقمي 2008/1 و6/2013 وعلى قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول رقم 2013/32 الخاص بتصنيف شركة خدمات القطاع النفطي. هذا وقد أصدرت مؤسسة البترول الكويتية قراراً

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة في شركة البترول الوطنية أن الرئيس التنفيذي بالوكالة حاتم العوضي قد قرر استحداث دائرة تسمى دائرة الأمن والإطفاء في الشركة لاستيعاب موظفي شركة خدمات القطاع النفطي العاملين في مصافي وإدارات الشركة المختلفة.

وقالت المصادر إن دائرة الأمن والإطفاء الجديدة في الشركة وستكون تابعة للخدمات المساندة في الشركة وهذها تسكين موظفي شركة خدمات القطاع النفطي بعد صدور قرار بتصنيف الشركة وتسكين العاملين فيها كل في موقعه بالشركات النفطية، مشيرة إلى أن عدد موظفي خدمات القطاع النفطي العاملين في شركة البترول الوطنية يبلغ حوالي 450 موظف أمن وإطفاء. وذكرت أنه تم تكليف

بتصنيف ونقل الأنشطة والعاملين في شركة خدمات القطاع النفطي منتصف الشهر الماضي، وذلك عبر تشكيل لجنة لنقل الأنشطة والأموال والمشاريع والحقوق والالتزامات في الشركة والعاملين فيها إلى المؤسسة وشركائها التابعة لأحكام اللائحة المالية والقوانين والقرارات واللوائح.

كما تبلغ نسبة العمالة الوطنية في الشركة 98,2٪، وبلغ عدد العاملين في جميع قطاعات الشركة 1783 عمالاً كويتياً مقابل 83 عمالاً غير كويتي وفقاً للهيئة المالية 2012/2013، وينقسم عدد الموظفين في الشركة إلى 1025 رجل أمن و263 موظف أمن صناعي و354 رجل إطفاء و157 في المكتب الرئيسي و16 موظفاً في الخدمات الاستشارية.

● أحمد مغربي

سهم «المدينة» يعود للتداول في البورصة الأسبوع المقبل

قيام الشركة بعقد الجمعية العمومية التالية لانتهاء السنة المالية خلال 45 يوماً من تاريخ موافقة السوق على بياناتها المالية السنوية، علماً أن آخر سعر تداول به السهم في الأسواق 53 فلساً، حيث شهد في تلك الفترة نشاطاً مضاربياً

وكان سوق الكويت للأوراق المالية أعلن إيقاف سهم «المدينة» يوم 22 أغسطس الماضي تطبيقاً لقرار لجنة السوق رقم (4) لسنة 2007 السابق بإيقاف التداول في سهم الشركات المدرجة في السوق في حالة عدم

من وزارة التجارة والصناعة تحديد موعد اندلاع الأيام القليلة المقبلة، ليعود بذلك سهم «المدينة» إلى التداول في السوق الرسمي بالبورصة عقب عقد عموميتها تطبيقاً لقرار لجنة السوق فيما يتعلق بذلك الشأن.

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن شركة المدينة للتمويل والاستثمار تستعد لعقد جمعيتها العمومية خلال الأسبوع المقبل بعد أن وافقت هيئة أسواق المال على بياناتها المالية السنوية في وقت لاحق وطلبت الشركة

«المركز»: شح في العرض بأسواق العقار السكني في الخليج

السكنية في البحرين بواخر استقرار في عام 2012، بعد أن شهد تراجعاً في أسعار الإيجارات خلال العامين السابقين.

وحفزت فوائدها الرهن المنخفضة الطلب على الوحدات السكنية، في حين أدت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى إعادة توجيه تركيز الطلب من الـثقل والشقق الفارهة إلى الوحدات السكنية ذات الأسعار المعقولة، أما سوق العقار السكني في قطر فقد

أبدى أداء جيداً خلال العام 2012، حيث ساهمت الظروف الاقتصادية الجيدة والظروف المستقر المستوى المعيشة إلى ارتفاع الطلب في قطاع الإسكان، وتم التخلص من قائمة الانتظار للحصول على القروض السكنية من خلال ضخ رأس المال، ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أعداد الوافدين الأجانب في قطر بسبب مشاريع البنية التحتية والاستثمارات لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في العام 2020 إلى ارتفاع

حيث يقدر إجمالي الطلب على الوحدات السكنية بنحو 2,4 مليون وحدة سكنية خلال الفترة من عام 2010 إلى 2020. وجاء تعافي سوق العقار السكني في الإمارات على وقع الجهود الحكومية لتعزيز الاستقرار في السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وستستمر قوانين التملك الأجنبي الميسرة في تغذية الطلب على العقارات السكنية من قبل الوافدين في دبي. ويتسم سوق العقار السكني في الكويت بنسج العرض وتزايد الطلب بسبب توافد الأجانب بشكل كبير. كما تشكل محدودية خيارات التمويل من خلال الرهن العقاري وطول قائمة انتظار تخصيص الأراضي عائقاً أمام إنشاء وحدات سكنية جديدة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب.

ومن المتوقع أن الطلب على الإسكان إلى 890 ألف وحدة في عام 2020. كما أبدى سوق العقارات

في دول مجلس التعاون الخليجي عند اندلاع الأزمة المالية العالمي في عام 2008، تعافى سوق العقار السكني إثر جهود حكومات المنطقة الرامية إلى إعادة استقرار في أسواق العقار.

وتشهد حالياً الأسواق في كل من الكويت والسعودية والإمارات والبحرين قصوراً في عرض الوحدات السكنية، وبينما يواجه السوق العماني مخاوف من زيادة عرض الوحدات السكنية، تتجه قطر فعلاً نحو أزمة زيادة عرض نظراً إلى الارتفاع الكبير في عدد الوحدات السكنية الجديدة.

وفي السعودية، أدى انخفاض العرض وارتفاع الطلب إلى ارتفاع أسعار الوحدات السكنية والإيجارات. ومن المرجح أن تؤدي الوحدات السكنية الجديدة ضمن مخططات الرعاية الاجتماعية للحكومة السعودية إضافة إلى قوانين الرهن العقاري إلى نمو سوق العقار السكني في المملكة،

أطلق المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخراً تقريراً حول قطاع العقار السكني في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتناول التقرير آلية العرض والطلب في سوق العقار السكني والسياريوهات المحتملة لها.

كما يلقي التقرير الضوء على التحديات الرئيسية وتوجهات الأسعار للعقارات السكنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويلفت تقرير «المركز» إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت نمواً اقتصادياً متسارعاً وتغييرات ديموغرافية خلال العقد الماضي، حيث أدى النمو الاقتصادي إلى استقطاب أعداد كبيرة من الوافدين، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي. وقام ارتفاع التعداد السكاني إضافة إلى ارتفاع دخل الفرد بتغذية الطلب على الوحدات السكنية. ورغم تباطؤ نشاط العقار